

المحور الأول : مفهوم إدارة المخاطر قبل التعرض لمختلف التعريف لمصطلح الخطر بجدر بنا الإشارة أن الخطر يدعى أحيانا المخاطرة رغم الاختلاف الموجود بينهما في اللغة الفرنسية والذي ' Risque ' أي ' Rescass ' إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني " كما ع رفها الإمام ابن القيم على أنها: "المخاطرة المخاطرتان، مخاطرة التجارة وهو أن يشتري السلعة بقصد أن والخطر الثاني الميسر الذي يتضمن أكل المال وبرى أحد الباحثين أن الفقهاء استخدمو مفهوم المخاطرة على عدة معانٍ نوجزها كل ما يعتمد على الخط دون أن يكون للإنسان تدبير فيه. ويمكن التفرقة بين نوعين من مسببات الخطر الشخصية هما: أـ - مسببات الخطر الشخصية الإدارية : وهي مسببات التي تكون في صورة عوامل أو الغش والاحتيال للحصول على شركات التأمين أكبر تعويض. وهناك من عرفه " بالمخاطر المت ا ركمة والتي تتسبب بخسائر متعلقة على طوال سلسلة وهناك من قال بأنه " إمكانية تسبب صدمة اقتصادية كافية بتقلبات في أسعار الأصول، احتمال تسبب تعثر متعامل مالي باثار سلبية على باقي المتعاملين الماليين، 2-1 المخاطر غير النظامية: المسببات العامة وهي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بمؤسسة معينة أو قطاع محدد أو شركة معينة أو قطاع معين، والحملات وظهور قوانين جديدة تؤثر على منتجات شركة والمؤسسات التي تتأثر عادة بالمخاطر غير المنتظمة هي المؤسسات التي فمبيعاتها لا تتأثر بالمستوى الاقتصادي العام. تقسم المخاطر حسب طبيعتها إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية أي مخاطر المالية فالمخاطر المالية هي مخاطر ترتبط بمتغيّر ا رت مالية لا دخل لإدارة المنشأة فيها . المخاطر المالية: وتمثل أساسا في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر 1-1-2 مخاطر الائتمان: هناك عدة تسميات لهذا الخطر : منها خطر المقابل أو خطر خطر عدم الدفع أو السداد. 2- مخاطر السوق تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لها النوع من المخاطر التي الاقتصادية. فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هناك تغير في أسعار الأصول أو الأدوات المتداولة بعينها. و يمكن تعريفها بالمخاطر المتعلقة بالإيجار راتات نتيجة التغيير ا رت في أسعار الفائدة والتقلبات تتأثر وكذا تتأثر أيضا بالعوامل النفسية في السوق مثل الولاء لأسهم معينة أو الجري خلف حالات الذعر في السوق والاستماع إلى الإشعارات والمعلومات غير المؤكدة أو حتى التأثير في الحصول على الأسعار. وتعد من أشد المخاطر التي تواجهها المؤسسات والأسوق المالية بشكل عام، خاصة أن الكثير من السلع الدولية في الوقت الحالي يتم تسعيها بالدولار ولأن المؤسسات المالية عموما تتعامل في أكثر من بلد وبأكثر من عملة، على اعتبار أنها تكون فقط نتيجة عوامل بل كذلك لعوامل الأسواق فتبذلها أسعار الأسهم قد تكون نتيجة عوامل المضاربة والغش والتداisis وغيرها وعلى ذلك تواجه المؤسسات المالية بشكل خاص مخاطر أسعار ما يجعله أكثر عرضة لمخاطر أسعار الأسهم(. • نقص قيمة ا رس المال العامل، وتمثل في مخاطر التنفيذ وإدارة المعاملات من خلال الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع العملاء. فتنشأ مخاطر العمليات نتيجة لعدم كفاءة العمليات مثل إدخال البيانات والدخول إلى البيانات غير المصرح لهم الاطلاع يمكن تصنيف المخاطر السياسية أيضا ضمن المخاطر التشغيلية ومن أبرز مظاهرها 2-4 أسباب ظهور المخاطر التشغيلية نتيجة التطور التكنولوجي والأزمات التي حدثت تأكيد ظهور مخاطر ذات أهمية إلى جانب ومن أهم هذه المخاطر التشغيلية ومن أهم أسباب هذه فمن الممكن أن يحول ذلك مخاطر أخطاء المعالجة اليدوية للبيانات إلى مخاطر أعطال في نظام الكمبيوتر وخصوصا مع ارتفاع الاعتماد على الأنظمة المتكاملة على المستوى الدولي . في الجدول الموالي قمنا باستعراض أرض النسب المعتمدة لقياس المخاطر المختلفة كما يلي: الجدول رقم : 1 أهم المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر • المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الارسمالية • إجمالي الأصول / عدد العاملين • مصروفات العمالة / عدد العاملين • القاعدة الارسمالية / الأصول المرجحة بأ وزن الفرع الثاني: نشأة إدارة المخاطر الحديثة بدأ الاتجاه العام لاستخدام مصطلح إدارة المخاطر في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، وفي عام 1929 عقد مشترو التأمين الاجتماعياً غير رسمي قاموا بربط إدارة الأمانة بتأسيس قسم للتأمين تابع لها بهدف تبادل المعلومات ونشروا عام 1932 تم تنظيم "مشترو التأمين" في نيويورك الذي أصبح فيما بعد معهد أبحاث وفي عام 1959 تم تأسيس اربطة مشترو التأمين القومية ثم تحولت لاحقاً إلى وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت وسار بشكل مواز لتطوير عمل إدارة المخاطر الأكاديمي، "RIMS" وعندما قررت اربطة مشترو التأمين تغير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في عام 1975 انتشرت إدارة المخاطر، المخاطر ومفهوم إدارة المخاطر واستراتيجية إدارة المخاطر. على أنها : مجموعة الأنشطة Risk Management تُعرف إدارة المخاطر و تُعرف على أنها تحديد المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيجاري للمشروع على أنها أيضاً تنظيم متكامل يهدف Risk Management تُعرف إدارة المخاطر مع

اختيار أنساب وسيلة لتحقيق المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتنفيذ إج رءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد كما أنها: "عملية تفكير منهجي في جميع المخاطر المحتملة أو المشاكل قبل التعامل مع هذه الآثار، إلا أنه قد يحرم المجتمع هذا إضافة إلى صعوبة تجنب بعض الأخطار مثل تفضيل الاحتفاظ ببنقية كبيرة جداً عوض الخطر إلا أنه يعد أسلوب ا سبلي في التعامل مع الأخطار. ومن دمج إدارة المخاطر ضمن مرحلة دا رسات الجدوى للمشروعات خلال م ا رحل التنفيذ العملية قياس المخاطر ④ يعتبر القياس الكمي من التحديات الهامة التي تواجه إدارة المخاطر الحديثة، إلى كل نوع من المخاطر من ثلاثة جوانب وهي : حجمه ومدته واحتمالية حدوثه. فإنها قد 2 المقاييس الذاتية : في بعض الحالات من غير الممكن استخدام المقاييس الرياضية لقياس حجم التعرض للمخاطر، ومخاطر ملائمة العملاء، إلى أن ظهرت المصادر كمؤسسات وسيطة تعمل على تجميع المدخ ا رت من أصحاب الفائض لتقوم بإعادة إق ا رضيا إلى أصحاب العجز، -2- أهمية المخاطر الائتمانية من الأمور الهامة التي يجبأخذها بعين الاعتبار عند دا رسه مخاطر الائتمان هي أن فعند تعذر أحد المدينين بمبلغ كبير وبشكل مفاجئ يستنزف مي ا زنية الشركة الدائنة، تنقسم المخاطر الائتمانية إلى قسمين أساسيين: وبسبب أهمية كلا نوعي المخاطر الائتمانية يتوجب على المصادر وجميع مؤسسات الإق ا رض الأخرى قياسها وذلك للأسباب الآتية: -1 تشكيلاً أ رس مال كاف لمواجهة المخاطر: يجب قياس المخاطر الائتمانية من أجل -2 تقديم تقرير موضوعي عن المخاطر: يتوجب على مؤسسات الإق ا رض وبشكل منتظم التي تتعرض لها. وتستخدم المقاييس في الوقاية من مخاطر معينة مثل استثمارية أو سلع معينة. » الساق « كل سلسلة من هذه المدفوعات تسمى لمدة محددة بالعملة المناسبة، الآلية يتم احتساب أسعار الليبور لخمس عمارات وسعة فت ا رت اقت ا رض ت ا رض بين ليلة وضحاها إلى عام واحد ويتم نشرها كل يوم عمل بواسطة تومسون روبيتز. حيز التنفيذ في عام 2013 وتولى مسؤول جديد • عقد غير قابل للإلغاء: وتم إرسال المبلغ المتفق عليه من قبل أحد أط ا رف العقد ولم يصل الأصل المقابل لو بعد من قبل الطرف الآخر. وبشكل عام تأخذ مخاطر التسوية أحد الشكلين التاليين: خطر ضياع الفرصة البديلة: يحدث عندما يأخذ الاتفاق صيغة العقد القابل للإلغاء، ومن أجل ال حد من مخاطر التسوية ظهر مؤخ ا رفي الأسواق المالية العالمية مؤسسات عرفت بوكالات التسوية والتي تعمل على مبدأ الدفع مقابل التسليم وتعرف على أنها مؤسسة تربط وبذلك عملت تلك المؤسسات على إنهاء الخطر الأصيل بشكل تام، و كنتيجة لهذا الاج ا رء تعرض المستثمرين في ذلك السوق إلى الواقع في المخاطر ويرى علماء الاقتصاد بأن التضخم يعمل على تحويل الثروة من الدائنين إلى المدينين • التعثر: ويعبر عن عدم مقدرة الدولة على سداد الت ا زماتها المالية المتمثلة بأصل طرق قبول الخطر الائتماني يتم قبول الخطر الائتماني بأحد الأسلوبين: -1 تقبل الخطر الائتماني عن طريق تصنيف المدينين ضمن فئات معينة: الخطر، علم ا بأن الجهات الرسمية القائمة على تنظيم العمل المالي والمصرفي غالباً ما تلزم المصادر على تصميف التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبلهم إلى تسهيلات عاملة (منتجة للعوائد) وتسهيلات غير عاملة (غير منتجة). -2 تقبل الخطر الائتماني عن طريق الانكشاف إلى عمالء معينين: تقوم بعض مؤسسات الإق ا رض بتحديد عمالء معينين لتقديم لهم التسهيلات الائتمانية سواء الضخمة فتخصيصها للعمالء الجيدين أصحاب السمعة الحسنة. غالباً ما تدفع المستثمر إلى اللجوء إلى التقييم الائتماني لقياس مستوى المخاطر المالية وقدرة المدين على الوفاء بالالتزامات المالية. تقييم الجدارة الائتمانية للشركة المُصدرة للدين : وتعبر عن ال أ رyi حول مقدرة العميل ④ المفترض على الوفاء بكلفة الت ا زماته المالية بشكل عام.